

ولاية الفقيه في غربال المصلحة الوطنية

الأب صلاح أبو جودة اليسوعي

أستاذ في جامعة القديس يوسف



تطرح المكانة الرائدة التي تشغلها نظرية ولاية الفقيه عند الإمام الخميني في فكر قادة حزب الله السياسي ونشاطات الحزب العسكرية، سؤالاً مشروعاً عن أثر هذه الولاية في المصلحة الوطنية. فمن الثابت أنّ قادة الحزب المذكور يُظهرون إخلاصاً شديداً لشخص الوالي الفقيه المطبوع بالأفكار والمشاعر الثورية ويتمتع بسلطات وامتيازات مطلقة، تحوّله البتّ في مسائل الحرب والسلم وسائر شؤون الدولة والأمة. واللافت أنّ هؤلاء القادة لم يعيدوا النظر في هذه النظرية، لا من حيث فحواها اللاهوتي-السياسي، ولا من حيث صلاحيتها الواقعية، إذ لم يتبدّل ارتباطهم بها، بالرغم من أنّ عدداً غير قليل من علماء الشيعة ومفكروها في لبنان وخارجه قد سبق أن طرحوا أكثر من علامة استفهام بشأن صحّة تبريرات أبعاد ولاية الفقيه السياسيّة والدينيّة وشموليّتها بحسب صيغتها الخمينيّة.

ولا شكّ في أنّ تمسك قادة حزب الله بتلك الولاية يزيد مفهوم المصلحة الوطنية في الإطار اللبنانيّ تعقيداً، في حين أنّ التفاهم على هذا المفهوم انطلاقاً من قاعدة الحياد، أمر لا بدّ منه لتحسين أوضاع البلاد. ذلك أنّ المصلحة الوطنية ليست مجرد مفهوم تجريبيّ يوجّه سياسات الدول

الخارجية ظرفياً في الحقلين الاقتصادي والإستراتيجي فحسب، بل يتصل الأمر بمفهوم ملازم الخير العام الذي يشمل كل ما يؤلف الخير الروحي والثقافي والأخلاقي لأي شعب.

يقول هانتغتون عن حقّ "إنّه يجب علينا أن نعرف أولاً من نحن لكيما يمكننا أن نحدّد مصالحننا" (Who Are We؟، ص ١٠). يمثّل هذا القول محلياً تحدياً كبيراً تحول الطائفية وتعقيداتهما دون تجاوزه. ولم يكن ثمة منفذ للخروج منه، منذ الاستقلال إلى اليوم، إلاّ في الدعوة إلى حياد لبنان إزاء الأزمات التي تزعزع الشرق الأوسط، بغية توفير الاستقرار الداخلي وحماية المصالح الاقتصادية الخارجية. غير أنّ احترام هذا الحياد بصفته أفضل أساسٍ برغماتيّ ممكن للحفاظ على السلم الأهليّ وانتهاج سياسة خارجية مثمرة داخلياً، ليس بديهياً، إذ إنّ يتوقّف على قيام حكم وسطيّ تتوافق عليه الأطراف السياسيّة المحليّة القويّة، وتسهّل بلوغه تقاطعات السياسات الدوليّة والإقليميّة في المنطقة. ليس هذا بالأمر اليسير، ولكنّه أيضاً غير مستحيل. وفي الواقع، تكفي قراءة الأحداث الوطنيّة المفصليّة قراءة موضوعيّة منذ تطبيق الميثاق الوطنيّ غير المدوّن العام ١٩٤٣، مروراً باتّفاق الطائف، وانتهاءً بتفاهم الدوحة، لتنتبّت من صحّة هذا الاستنتاج الذي يُعبّر عنه بوضوح إعلان بعبداء العام ٢٠١٢: "تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنّبه الانعكاسات السليبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصاً على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي". فإذا كان الحياد السبيل الوحيد لتحقيق المصلحة الوطنيّة في حدّها الأدنى، فإنّ تأمينه يرتبط إلزامياً بحكمٍ وسطيّ يخلق فسحة أمل بمستقبل أفضل، وإن كان لا يمثّل حلاً لأزمة الهوية الوطنيّة.

ويمكن القول، من دون التقليل من وقع السياسات الإقليميّة والدوليّة السليبيّة على المشهد الداخليّ، وبوجه خاصّ انعكاسات المواجهة الإيرانيّة السعوديّة والحرب السوريّة والقضيّة الفلسطينيّة، إنّ المسكين بالقرار محلياً يبقون قادرين على تأمين حكم وسطيّ، إذا تجاوزوا صراعهم المमित على السلطة، وأقلعوا عن اللجوء إلى قوى خارجية لدعم مصالحهم الفئويّة والأنانيّة. غير أنّ مسألة ولاء حزب الله الكامل لولاية الفقيه تبرز تحدياً استثنائياً في هذا السياق، نظراً إلى طبيعتها العقائديّة.

اعتبر العديد من المراقبين أنّ وثيقة حزب الله السياسيّة التي أعلنت العام ٢٠٠٩، تدلّ على انخراط الحزب النهائيّ في "النادي السياسيّ اللبناني"، إذ إنّها لا تنطوي على كلام بشأن تأسيس جمهورية إسلاميّة في لبنان كما كان الحال في البيان التأسيسيّ للحزب العام ١٩٨٥. فبالرغم من أنّ تلك الوثيقة تستعيد مصطلحات اليسار الثوريّ في ما خصّ العلاقات الدوليّة وأوضاع المنطقة، فإنّها

تتضمّن مجاهرة بأنّ "الديمقراطيّة التوافقية تشكّل صيغة سياسيّة ملائمة لمشاركة حقيقيّة من قبل الجميع، وعامل ثقة مطمئن لمكونات الوطن، وهي تُسهم بشكل كبير في فتح الأبواب للدخول في مرحلة بناء الدولة المطمئنة التي يشعر كلّ مواطنيها أنّها قائمة من أجلهم"، بانتظار إلغاء الطائفية السياسيّة، فتتحقّق حينذاك "ديمقراطيّة صحيحة يمكن في ضوئها أن تحكّم الأكثرية المنتخبة وتعارض الأقلية المنتخبة، ويُفتح فيها الباب لتداول سليم للسلطة بين الموالاة والمعارضة أو الإئتلافات السياسيّة المختلفة".

غير أنّ تأييد حزب الله الكامل محور المقاومة الذي يتألف من سوريا وإيران، خلافًا لما نصّ عليه إعلان بعبداء، وانخراطه في الحرب السوريّة، لا يتركّان أيّ إمكانية لقيام حكم وسطيّ يخدم المصلحة الوطنيّة على أساس الحياد.

عندما يُنظر إلى الوثيقتين الرئيسيّتين الصادرتين عن حزب الله، أي البيان التأسيسيّ والوثيقة السياسيّة، تتضح، بالعمق، أزمة هويّة شديدة يعيشها الحزب. فمن جهة، يجد نفسه مرتبطًا بمشروع دولة إسلاميّة مركزيّة تحكمها قيادة واحدة على رأسها الوالي الفقيه التي تكوّن نواتها الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، ومن جهة ثانية، يواجه استحالة تحقيق هذا المشروع في لبنان بسبب تعقيدات تركيبة المجتمع اللبناني الطائفية. أمّا المخرج الذي اعتمده الحزب، ويتمثّل، داخليًا، بالحفاظ على بيئته الخاصّة بفضل جهازه الثقافي والاجتماعي-الاقتصاديّ، كما وبالحفاظ على توازن مقبول على قدر الإمكان مع باقي مكونات المشهد السياسيّ المحليّ وتبني الديمقراطيّة التوافقية من دون التفريط برباطه بولاية الفقيه، وخارجيًا، بدعم سياسة المحور الإيرانيّ السوريّ، فإنّه يؤدّي عمليًا إلى تفاقم أزمته الهوياتيّة وأزمة البلاد على السواء.

ويبلغ هذا المأزق ذروته عندما نلاحظ أنّ ولاية الفقيه في إيران لا تنفصل عن المصالح الإيرانيّة القوميّة، بقدر ما أنّ الوالي الفقيه نفسه يجب أن يكون إيرانيًا، ويهتمّ قبل كلّ شيء باستقرار بلاده ومصالحها. وقد شرح جان-فرنسوا بيارت هذا الأمر بقوله: "يتألف مجلس الخبراء الذي ينتخب مرشد الثورة من أعضاء من الشيعة الإيرانيين، وينصّ الدستور على أنّ المرشد يجب أن يكون شيعيًا إيرانيًا". كما يُلفت المؤلّف عينه إلى أنّ مرشد الثورة "هو الحكم الأعلى الذي يضمن استقرار النظام تجاه تقلّبات صفوفه نفسها وتحزّباتها. إنّه يبني مقامه الرفيع على تلك التناقضات تحديداً، من خلال تحقيق التوازنات" (*L'Islam Républicain* ص ٢٦٤ و ٢٧٢). وتتجلّى هذه العلاقة الوثيقة بين

القومية الإيرانية وولاية الفقيه في سياسة إيران الخارجية التي تولي مصالح الشعب الإيراني الأولوية، وليس أهداف الثورة الإسلامية المثالية. لذا، على سبيل المثال، أجرت الحكومة الإيرانية مفاوضات مع أعضاء مجلس الأمن الدولي وألمانيا بشأن برنامجها النووي، وتوصلت إلى الاتفاق الشهير العام ٢٠١٥. وكذلك الأمر، أعلن الرئيس روحاني في ٢٦ آب ٢٠١٩ بوضوح أنه "مستعد للقاء أي شخص والتفاوض معه من أجل تحقيق المصالح الوطنية"، فضلاً عن أنّ النظام الإيراني وطّد علاقات بأنظمة ملحدة مثل الصين وكوريا الشماليّة وفنزويلا.

فإذا كان حزب الله يعلن ولاءه لشخص الوالي الفقيه، كيف يمكنه أن يكون مستقلاً عن سياسة تنتهجها الجمهورية الإسلامية وتهدف أولاً إلى خدمة مصالح الأمة الإيرانية؟ وفي الواقع، تُطرح أسئلة كثيرة لاهوتية وسياسية وبرغماتية الطابع على قادة حزب الله، وتحتاج، من جهة، إلى معالجة فكرية جديدة من خلال تناول نظريات الفكر السياسي الشيعي التي ترفض ولاية الفقيه، وتحديدًا بصيغتها الخمينية. وفي هذا الصدد، تستحقّ نظريات الشيرازي وشريعتمداري وموسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين وغيرهم، أن تكتسب مكانتها في النقاش المرجو. ومن جهة ثانية، تبرز الحاجة أيضاً إلى قراءة نقدية لسياسة إيران الخارجية، بل وحتى لنتائج الثورة نفسها التي تبدو أنّها تنتج في الكثير من المناسبات المظالم التي قامت هي أصلاً في وجهها.